Revue Economie &Management *Pages : 6-18*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

محددات الأجر الأدنى في الجزائر– دراسة تحليلية قياسية للفترة(1980–2015)–

***الاسم واللقب:** زدون جمال

أستاذ محاضر أ, المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

zeddoun.djamel@gmail.com

***الاسم واللقب:** بوعزة عبيد إيمان

طالبة دكتوراه, المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

imiabid324@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 24 /03/ 2020 **تاريخ القبول:** 19/ 04/ 2020 **تاريخ النشر على الانترنت:** 08/ 05/ 2020

Abstract:

This study aims to demonstrate the relationship between the basic wage (SMIG) in Algeria and these determinants precisely in the period (1980-2015), and for that we went through everything concerning the SMIG through these determinants , the second step was to make a comparison between previous studies where the base salary is the common point and draw the results to make the comparison with our current study, the third step was a study on the development of SMIG and these determinants in the same period, then we tried to determine the existing long-term relationship between SMIG, the inflation rate, the unemployment rate and the GDP using the JOHANSEN model, we have ended up concluding that there is indeed an inverse relationship between the rate of inflation and the SMIG unlike the unemployment rate and the GDP seen that the relationship is rather positive and direct, which gets along with the economic theory and the various previous studies.

Mot clé : minimum wage، minimum wage theories، minimum wage determinants، time series analysis methodes

J32، J31، J3، E25، E24،Jel Classification Codes: E23

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة و تحليل العلاقة بين الأجر الأدنى ومحدداته الاقتصادية خلال الفترة 1980-2015 ،حيث تناولنا كل ما يتعلق بالأجر الأدنى من مفاهيم و نظريات و محددات كفصل أول، و في الفصل الثاني تناولنا تحليل أهم الدراسات السابقة ،أما الفصل الأخير فتناولنا دراسة تحليلية وصفية لتطور معدلات الأجر الأدنى و محدداته خلال الفترة1980-2015 كمبحث أول، وكمبحث ثاني حاولنا بناء نموذج قياسي لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن (JOHANSEN)خلال نفس الفترة السابقة و توصلنا إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين الأجر الأدنى و معدل التضخم ،أما فيما يتعلق بالبطالة و الناتج الداخلي الخام مع الأجر الأدنى فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الإيجابي لهذين المتغيرين و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و أغلبية الدراسات السابقة.

*المؤلف المراسل

Revue Economie &Management *Pages : 6-18*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

الكلمات المفتاحية : الأجر الأدنى، نظريات الأجر الأدنى، محددات الأجر الأدنى ،طرق تحليل السلاسل الزمنية.

تصنيفات JEL : J32، J31، J3، E25، E24،E23

1. مقدمة :

يعتبر موضوع الأجور من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف العديد من الاقتصاديين و الباحثين و ذلك لما لها من أثر مباشر على المستوى المعيشي للعاملين و من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي و التطور الاقتصادي،،حيث تعتبر إدارة الأجور من أعقد المشاكل التي تواجه الحكومة والمؤسسات خاصة **الحد الادنى للأجور** الذي لقي اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية و الذي يتم تحديده من قبل السلطة العمومية و نقابات العمل حيث تسعى هذه الأخيرة لتحديده لمنع انخفاضه إلى مستويات أقل من المستوى الذي يحقق للعامل العيش الكريم وبالتالي حماية الطبقات الضعيفة في سوق العمل خاصة الذين يعملون في ظروف سيئة كما ترتبط التغيرات التي تحدث في **الحد الادنى للأجور** بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه بشكل مباشر كمعدل التضخم و الناتج الداخلي الخام و كذلك معدلات البطالة و غيرها من المتغيرات الاخرى التي يكون لها تأثير غير مباشر، وهذا ما نحاول إبرازه من خلال الإجابة على الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير المحددات الاقتصادية على الحد الادنى للأجور في الجزائر؟

اسئلة البحث :

- ما المقصود بالأجر؟ و الحد الادنى للأجور ؟
- ما هي معايير تحديد الحد الأدنى للأجور ؟
- و ما هن المحددات الاقتصادية للحد الأدنى للأجور؟

فرضيات الدراسة:

-وجود علاقة طردية بين الحد الادنى للأجور و معدل التضخم.

-وجود علاقة عكسية بين الحد الادنى للأجور و معدل البطالة.

-وجود علاقة طردية بين الحد الادنى للأجور و سعر الصرف.

2. مفهوم الأجر:

هناك عدة مفاهيم للأجور تختلف من فكر إلى أخر و من نظرية إلى أخرى نذكر منها ما يلي:

الأجر باللغة الفرنسية (Salaire) وهي مستمدة من الكلمة اللاتينية (Salarium) وهو مصطلح يرمز عند روما للعلاوات الممنوحة للمحارب (سراج 3).

-الأجر هو عبارة عن المردود المادي للعمل المبذول في عملية الإنتاج ويعكس مساهمة العمل في العملية الإنتاجية (مدحت القريشي 136).

-الأجور تشير إلى جميع أشكال التعويضات المادية و الخدمات و الفوائد التي يحصل عليها الموظف من المؤسسة مقابل الجهد الذي يبذله الشخص في العمل و استغلاله لكافة طاقاته و إمكانياته و القيام بالمهام و المسؤوليات المنوطة بالوظيفة إسهاما منه في تحقيق أهداف المؤسسة (حسونة 107)

- الأجر هو المرتب هو نصيب العامل أو الموظف في الدخل القومي، يتحدد بما يضم مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضري لبلد ما، ويتفاوت هذا الأجر أو المرتب بمقدار ما يسهم به العامل في تكوين هذا الدخل القومي.

-الأجر هو المرتب هو نصيب العامل أو الموظف في الدخل القومي، يتحدد بما يضم مستوى من الحياة اللائقة طبقا للمستوى الاقتصادي والحضري لبلد ما، ويتفاوت هذا الأجر أو المرتب بمقدار ما يسهم به العامل في تكوين هذا الدخل القومي (حماد 54).

و يعرف الأجر أيضا على أنه:"ثمن العمل،أي المقدار من النقود الذي يدفعها صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير و هو بالنسبة للعامل يمثل المبلغ الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل" (بن حمود 33).

و يمكن تعريف الأجر أيضا بأنه ما يستحقه العامل لدى صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به،وفقا للاتفاق الذي يتم بينها. و في إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل و صاحب العمل (صلاح الدين 174).

1.2. ماهية الحد الأدنى للأجور:

عرف الحد الأدنى للأجور وفق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 133 على أنه:"الكسب الأدنى المسموح قانونا أو فعلا مهما كان مستوى كسب أو مهارة العامل،و هو الأجر الذي لديه في كل بلد قوة القانون و تطبق تحت تهديد العقوبة الجنائية أو الغير جنائية".ووفق الاتفاقية ذاتها على الحد الأدنى للأجور أن يشمل احتياجات العمال وعائلاتهم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (هديل حسن 125).

إن العمال ذوو الأجر المتدني يقصد بهم أولئك الذين تكون أجورهم بالساعة أقل من ثلثي الوسيط بين كافة الوظائف (اتجاهات الاجور في العالم و تطورات سياسة الأجور في البلدان المختارة 7)

الحد الأدنى للأجور هو أقل مبلغ الذي يلزم أصحاب العمل بدفع موظفيها لجميع ساعات العمل، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .على هذا النحو، يعمل الحد الأدنى للأجور كوسيلة لتوفير الحماية الاجتماعية للعمال .(agréés 3)

2.2. معايير تحديد الحد الأدنى للأجور و دورية تعديله

1.2.2. معايير تحديد الحد الأدنى للأجور

اعتمدت منظمة العمل الدولية ILO على وضع بعض المعايير و التي تتضمن وفق اتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور،المادة3 رقم 133لعام 1970 ما يلي (بلال 11):

-حاجات العمال و عائلاتهم و كذلك معدل الأجر العام في الدولة.
-تكاليف المعيشة و تغيراتها.
-إعانات الضمان الاجتماعي.
-المستوى المعيشي للشرائح الاجتماعية الأخرى.
-على المستوى الاقتصادي في تعديل الحد الأدنى للأجور حين يحدد يجب أن تكون الزيادة مطابقة لنسبة التضخم المبتغاة بالإضافة إلى مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي لأن رفع الحد الأدنى للأجور على هذا الأساس يساعد في تجنب التضخم المرتفع و يكون أداة اقتصادية من أجل تحفيز النمو و الإنتاج (عبيد 16).

2.2.2. دورية تعديل الحد الأدنى للأجور:

تحرص بعض الدول على تعديل الحد الأدنى للأجور بشكل دوري بهدف المحافظة على قيمته الحقيقية و بصفة عامة، هناك آليتين لزيادة الحد الأدنى للأجور و بشكل دوري (بوشارب 357 358):

الآلية الأولى :عن طريق مؤشر يربط تغيرات الحد الأدنى للأجور بالتغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية كتعديل الأجر الأدنى نتيجة تغير أنماط الاستهلاك مما يستلزم مراجعة سلة السلع و الخدمات الأساسية للعامل و أسرته، أو عند حدوث تغيرات في معدلات التضخم أو المتوسط العام للأجور للحفاظ على الهيكل النسبي للأجور .فمثلاً، يتم ربط الحد الأدنى للأجور بمؤشر التضخم سنوياً للحفاظ على قيمته الحقيقية لدى العديد من الولايات الأمريكية كفلوريدا، فرمونت، واشنطن...الخ، في حين أن 75 % من دول العالم يتم مراجعة الحد الأدنى للأجور دوريا و لكن في فترات زمنية تزيد عن سنة.

الآلية الثانية :هو إجراء يتم في ظل وجود ممثلين عن أصحاب العمل، العمال و الحكومة، إذ يقومون بالتعديل وفقاً للزيادة المقترحة، مثل لجنة الأجور المنخفضة في بريطانيا التي تسعى إلى وضع تعديلات في الحد الأدنى للأجور سنويا ليتم المصادقة عليها من قبل الحكومة.كما أن الفترة الزمنية للتعديل تتفاوت من دولة لأخرى، فنجد أن بعض الدول يتم التعديل فيها سنويا كدول أمريكا اللاتينية، في حين تلجأ دول أخرى للتعديل في فترات زمنية تزيد عن السنة و ذلك تماشيا و ظروفها الاقتصادية و السياسية.

3.2. محددات الحد الأدنى للأجور في الجزائر:

1.3.2. البطالة: تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل القادرون عليه،الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه (سميرة و زهية 75).كما تعتبر علاقة فيلبس الإطار الذي يعبر العلاقة بين الأجور و البطالة، حيث على أساس تحليل سوق العمل من خلال العرض و الطلب على خلفية مرونة الأسعار والأجور، ففي وجود فائض في عرض العمل (البطالة) يضطر العمال لقبول نمو منخفض للأجور و على العكس من ذلك عند ارتفاع الطلب

على العمل فإن الأجور المدفوعة من قبل المنشآت سترتفع بسبب ندرة العمال (حمادي 41)، حيث هناك ارتباط عكسي قائم بين معدل البطالة و معدل التغير في معدلات الأجور في الأجل القصير اي أن الانخفاض في مستوى البطالة يترتب عليه زيادة في معدلات الأجور لأنه في الأمد الطويل قد يخلق تغير في حالة الاستخدام من شأنه إزالة البطالة. (جميل 166).

2.3.2. التضخم: هو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، والمعروف أن السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر (لعراف و سعودي 9). كذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة في الدول المتقدمة فقد يلجأ المنتجون إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح بينما يلجأ العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور (صحراوي 12)،حيث الزيادة في الأجور التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي و الطلب الكلي و هو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية (عبد الله 86)، وبالتالي وجود علاقة تبادلية طردية بين الاجور ومعدلات التضخم ، حيث كلما ارتفعت معدلات التضخم ترتفع الأجور وكلما ارتفعت الأجور ترتفع معدلات التضخم وعليه من بين الاليات للتخفيض من التضخم تخفيض الاجور وربطها بإنتاجية العامل .

3.3.2. القدرة الشرائية: إن الموجات التضخمية الشديدة التي عرفها العصر الحديث أثرت ومازالت تؤثر سلبا على الدخول والأجور (زدون 140) ومن تم التأثير السلبي على القدرة الشرائية للمواطن ،حيث لا يصبح في مقدوره الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي كان يقتنيها بالأمس بنفس الدخل،ولهذا كان من الضروري قياس هذه القدرة الشرائية من خلال استخدام متغيرات الدخل والأجر الحقيقي (مولود 108)، لذا فالأجور تتأثر بتكلفة المعيشة في المجتمع فكلما ارتفعت تكاليف الأجر الحقيقي للعامل أدى ذلك إلى خفض مستوى المعيشة.

4.3.2. الدخل الوطني: يعتبر الدخل الوطني من مؤشرات قياس الرفاهية الاقتصادية لبلد ما ، باعتباره يعبر عن مجموع المداخيل النقدية الموزعة خلال سنة معينة حيث يحصل العمال على جزء من الدخل الوطني في شكل أجور ، و بعبارة أخرى يقيس الدخل الوطني الحقيقي كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بدخول جميع أفراد المجتمع (محمد، محمد الزيود و وليد 236).و يمكن القول أن علاقة الأجور بالناتج المحلي بالنسبة للفرد و المجتمع هي ذات أهمية إذا كانت النسبة مرتفعة و ناتجة عن إنتاجية العمل كلما زادت معدلات الدخل الوطني تزيد الأجور، وبالتالي وجود علاقة طردية بينهما اي كلما ارتفعت معدلات الدخل الوطني ترتفع الأجور والعكس صحيح .

5.3.2. إنتاجية العمل: يحتل عنصر العمل أهمية خاصة باعتباره من أهم عناصر الإنتاج ،فهو الذي يوفر إمكانيات التقدم الفني المستمر من خلال الاكتشافات التي تسفر عنها جهود الأفراد و هو الذي يتولى استغلال الموارد الطبيعية،ويخلق المزيد من رأس المال، فكلما ارتفعت إنتاجية العمل كلما زاد ما يقدمه الفرد في العملية الإنتاجية، و هذا بدوره ينعكس إيجابا على مستوى الإنتاج و معدلات الأجور و مستويات المعيشة الممكن تحقيقها (أوقارة 108).

3. دراسة قياسية لمحددات الحد الادنى للاجور في الجزائر

نحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين الأجر الأدنى و المتغيرات المفسرة (الناتج الوطني الخامPIB،معدل البطالةTCHOM،معدل التضخمINF،حيث أن هذه المتغيرات تؤثر على هذا المتغير و لها أهمية كبيرة في وضع السياسات الملائمة من أجل زيادة الأجر الأدنى.

1.3. البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الأجر الأدنى في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج محددات الأجر الأدنى في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1980-2015)، و ذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ONS و البنك العالمي.

2.3. الصياغة الرياضية للنموذج:

بناءا على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة يمكن وضع نموذج قياسي لمحددات الأجر الأدنى و ذلك كما يلي:

$$=c_0+c_1\ inf_t\ +c_2\ tchom_t\ +c_3\ pib_t+c_4\ tchng_t+c_5\ \ prod_t\ +\varepsilon_t mslr_t$$

حيث:

MSLR:الأجر الأدنى

Inf:معدل التضخم

Tchom:معدل البطالة

Pib: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

Prod:الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

Tchng:سعر الصرف

3.3. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير نموذج محددات الأجر الأدنى تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية،و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة،حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى،وكمرحلة ثانية تستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا **Fully Modified (Ordinary Lest Square-FM-OLS**) لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك ،و تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي،إضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي و الإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، و تشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما.

Revue Economie &Management *Pages : 6-18*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

الجدول(3):اختبار"ADF Augmented Dickey–Fuller test statisti

المتغير	الفرق	ADF				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
Mslr	Mslr	-2.04	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0
	D(mslr)	-8.68	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
PIB	PIB	-1.75	-4.24	--3.54	-3.20	قبول H0
	D(PIB)	-8.88	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
TCHOM	TCHOM	-2.01	-4.26	-3.55	-3.20	قبول H0
	D(tchom)	-4.98	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
INF	INF	-2.04	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0
	D(INF)	-5.27	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews

4.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف

نستخدم اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey – Fuller و اختبار PERRON PHILLIP من خلال الجدولين التاليين:

الجدول (4):اختبار PHILLIP PERRON

المتغير	الفرق	Pp				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
SLRmin	SLRmin	-1.96	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0
	D(SLRmin)	-8.68	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
PIB	PIB	-1.50	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0
	D(PIB)	-18.24	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
TCHOM	TCHOM	-1.32	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0

	D(tchom)	-5.08	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1
INF	INF	-2.16	-4.24	-3.54	-3.20	قبول H0
	D(INF)	-5.29	-4.25	-3.54	-3.20	قبول H1

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

يتضح من اختبار (ADF) واختبار (PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة(1) **I**،الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى(0) **I** و ساكنة من رتبة (1)**I** و من تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

5.3. منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN:

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN لأن هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، و يعد هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف (ENGLE GRANGER)،و الذي يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و يسمح أيضا بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، و التي يفترض بأنها غير موجودة في المنهجية (ENGLE GRANGER)،كما تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر لأن مقدراتها أقل تحيزا و أكثر استقرارا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

الجدول(5): اختبار التكامل المتزامن JOHANSEN

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
لا شيء	**0.602090**	**60.80218**	**40.17493**	**0.0001**

على الأكثر 1	**0.436758**	**29.47019**	**24.27596**	**0.0101**
على الأكثر 2	**0.242626**	**9.952603**	**12.32090**	**0.1208**
على الأكثر 3	**0.014717**	**0.504083**	**4.129906**	**0.5407**
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**اختبار القيم المميزة العظمى ****	**القيمة الحرجة %5**	**الاحتمال**
لا شيء	**0.602090**	**31.33199**	**24.15921**	**0.0045**
على الأكثر 1	**0.436758**	**19.51758**	**17.79730**	**0.0273**
على الأكثر 2	**0.242626**	**9.448520**	**11.22480**	**0.1010**
على الأكثر 3	**0.014717**	**0.504083**	**4.129906**	**0.5407**

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

*يشير اختبار الأثر إلى وجود R=2 عند مستوى معنوية 0.05

**يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R=2 عند مستوى معنوية 0.05

-رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

يوضح الجدول نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساويR ، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=2 . والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة، و منه فإن R=2 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأجر الأدنى وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

6.3. منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS):

صمم كل من PHILIPS و HANSEN (1990) و PHILLIPS و MOON (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك وعرفت بنهج FMOLS، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات،كما تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى OLS والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير،و تتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة،كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة،ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول:

الجدول(6): مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**احصائية t**	**الاحتمال**
INF	-61.69435	-20.06059	0.0000
TCHOM	98.71139	24.01495	0.0000
PIB	0.001069	195.4696	0.000
C	286.9675	2.857346	0.0076
AJD $\boldsymbol{R^2}$=0.95		=0.95	

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

يوضح الجدول نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لتفسير العلاقة بين الأجر الأدنى و المتغيرات الاقتصادية و هي : معدل البطالة، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام،كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية، و بلغ معامل التحديد المعدل 0.95 و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 95% من التغير في الأجر الأدنى في الاقتصاد الجزائري،أما النسبة المتبقية أي 5% فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة:

$$=286.96 - 61.69\ inf_t + 98.71\ tchom_t + 0.001\ pib_t + e_t mslr_t$$

7.3. التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال الجدول نلاحظ معنوية التأثير السلبي بين التضخم و الأجر الأدنى، أي عدم وجود علاقة طردية بين التضخم و الأجر الأدنى، حيث إذا ارتفع التضخم بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض الأجر الأدنى ب61.69نقطة،و هذا راجع إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي شهد ثبات في الأجر الأدنى خلال سنوات الثمانينات ثم بعد ذلك حدث تغير طفيف خلال سنوات التسعينات إلى غاية 2012 بعدها بقي ثابت و هذا ما وضحناه في الدراسة التحليلية،كما يدخل الجانب القانوني في التأثير على تغيرات الأجر الأدنى و التي تتمثل في الحكومة،النقابة وأرباب العمل مما سبب مشكلة في قياس العلاقة بين هذين المتغيرين.

-أما فيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير الايجابي لهذا المتغير، حيث بلغ معامل الانحدار 98.71، حيث أن ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى ارتفاع الأجر الأدنى، إلا أن حسب علاقة فيلبس فإن العلاقة التي بين الأجر الأدنى و البطالة عكسية، حيث أن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الأجر الأدنى و العكس صحيح.

– وجود علاقة طردية بين الأجر الأدنى و الناتج الداخلي الخام، حيث أن ارتفاع PIB بنقطة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الأجر الأدنى ب 0.001 نقطة، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة مستويات الإنتاجية و هذا بدوره ستنعكس ايجابيا على الإنتاج و بالتالي على الأجر الأدنى، إلا أن العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الأجر الأدنى تكون محددة، حيث يكون معدل الزيادة في PIB أعلى من معدل الزيادة في الأجر الأدنى لتكوين فائض يسمح بدفع عجلة التنمية و تخفيض معدلات البطالة ، و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

4. خلاصة

لقي موضوع الأجر الأدنى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين و الاقتصاديين باعتباره أحد الأدوات الهامة في السياسة الاقتصادية من جهة لأنه يضمن للعمال ذوي الدخل الضعيف قدرة شرائية مناسبة لمسايرة تطور مستويات الأسعار و المساهمة في التنمية الاقتصادية و معالجة آثار التضخم، أما من الناحية الاجتماعية فهو في تعزيز الرفاهية و ضمان العيش الكريم للمواطن.

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول حيث تعرضنا في الجانب النظري إلى ماهية الأجور كما ركزنا على النظريات الحديثة للأجور كذلك تطرقنا إلى أهم المحددات التي تؤثر على الأجر و الأجر الأدنى المتمثل في ظاهرة التضخم التي تحدث نتيجة ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات و الناتج عن الإصدار النقدي الغير المدروس بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تعود أساسا إلى ارتفاع الكتلة الأجرية ،كذلك ظاهرة البطالة التي تحدث نتيجة إعادة الهيكلة المستمرة للمؤسسات التي تتسبب في تسريح العمال ،كما أن ذكرنا الناتج الداخلي الخام و الذي يعتبر العامل الرئيسي الذي يتحكم في التغيرات التي تحدث في الأجور بالإضافة إلى محددات أخرى متمثلة في سوق العمل ،القدرة الشرائية و الطلب على العمل.

في الفصل الثاني تناولنا مختلف الدراسات السابقة كونها تساهم بشكل كبير في تعزيز الدراسة و مساعدة الباحثين على الاطلاع بكل الجوانب المتعلقة بأدوات جمع البيانات و تدارك الأخطاء ،كما أن الهدف الرئيسي منها هو توحيد الدراسة الحالية إلى اكتشاف متغيرات جديدة تؤثر على الأجر الأدنى بالجزائر

أما الفصل الثالث فانقسم إلي جزأين ،خصصنا المبحث الأول لدراسة تحليلية وصفية للأجور ،التضخم ،البطلة و الناتج الداخلي الخام و ذلك من خلال تتبع مسارها منذ سنة **1980** إلى غاية **2015**

من خلا ل هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها

–بقاء الأجر الأدنى ثابتا رغم زيادة أسعار البترول بعد سنة 2012،حيث أن هذا الأخير غير كاف لضمان متطلبات العامل خاصة مع الارتفاع الذي شهدته العديد من المواد الاستهلاكية و تدني القيمة الشرائية،و يرجع السبب في ذلك إلى تأثر الأجر الأدنى بالجانب القانوني بدرجة كبيرة مقارنة بالجانب الاقتصادي الذي حدثت فيه تغيرات عديدة و الذي من المفروض أن يزيد إلى مستويات أعلى.

–إن المحدد الرئيسي الذي يتحكم في تحديد الأجور هو الناتج الداخلي الخام و الذي يتحكم بدوره في تغيرات أسعار البترول و ذلك باعتبار الجزائر دولة ريعية بامتياز بسبب اعتمادها الكلي على قطاع المحروقات في تسيير الاقتصاد.

-عدم وجود عدالة في توزيع الأجور بين مختلف القطاعات بسبب تدخل الحكومة في زيادة الأجور بمختلف التشريعات و القوانين مع إبقاء الأجر الأدنى ثابتا منذ سنة 2012.

-تأثرت العديد من المتغيرات الاقتصادية في الجزائر منها الناتج الداخل الخام،البطالة و التضخم بسبب التغيرات التي شهدتها الجزائر و المتمثلة في انهيار أسعار المحروقات و تقلبات سعر الصرف،إضافة غلى الانتقال من الاقتصادي إلى اقتصاد السوق مما جعل هذه المتغيرات تواجه عدة تذبذبات في مساراتها.

المراجع

1. بن حمود سكينة،"دروس في الاقتصاد السياسي"،الطبعة الأولى،دار الملكية للطباعة و الإعلام،الجزائر،2006.
2. حماد محمد الشطا، "النظرية العامة للأجور والمرتبات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982. ض
3. صلاح الدين عبد الباقي،"إدارة الأفراد"،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،الطبعة الأولى،2001.
4. فيصل حسونة،"ادارة الموارد البشرية"،دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2007.
5. مدحت القريشي،"الاقتصاد الصناعي"،الطبعة الثانية،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2005.
6. محمد طاقة ،محمد الزيود ،وليد صافي،حسين عجلان ،"أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي و الكلي)"، الطبعة الأولى أراء للنشر و التوزيع، الأردن ،2008ص236.
7. اتجاهات الأجور في العالم و تطورات سياسة الأجور في البلدان المختارة،مكتب العمل الدولي،2014.
8. بلال الفلاح،" تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني مارس2014 .
9. بوشارب لامية،"دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة(2014-1970)"،مجلة الاقتصاد الجديد،العدد15، جامعة الجزائر،2016 .
10. جميل الجالودي،"العلاقة بين البطالة و معدلات التغير في الأجور في الأردن(1989-1981)"،مونة للبحوث و الدراسات،العدد1991،3.
11. سميرة العابد،زهية عباز،"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات"،مجلة الباحث،العدد2012،11.
12. عبد الله قوري يحيى،"محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR(1970-2012)"، ،مجلة الباحث،العدد2014،14.
13. عبيد بريكي،" الحد الأدنى للأجور أداة تنموية:مقاربة عمالية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية"، منظمة العمل الدولية،2014 .
14. لعراف فائزة،سعودي نجوى،"دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة(2011-2003)"،مداخلة بالملتقى العلمي الدولي بعنوان إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة.
15. أوقارة عبد الحليم ،"دراسة قياس الإنتاجية على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969،2002)"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ي العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص108.

16. حمادي خديجة،"علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"- دراسة قياسية اقتصادية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2009.
17. زدون جمال،"محددات الإنتاجية و الأجور في القطاع الصناعي في الجزائر":دراسة تحليلية قياسية للفترة(1980-2013)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2016.
18. سراج وهيبة،"دراسة اقتصادية قياسية على مدى عدالة الأجور في الجزائر"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الشلف،الجزائر، 2004
19. صحراوي محمد نجيب،"دراسة العلاقة السببية بين مشكاتي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة(1980-2014)"،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2016.
20. مولود حشمان،"محددات الأجور في الجزائر"-دراسة اقتصادية قياسية-،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2000.
21. هديل حسن صالح أبو حمدة،" محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني"-دراسة حالة قطاع غزة-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية،الجامعة الإسلامية-غزة،2015.
22. Ordre des conseillers en ressources humaines agréés، "salaire minimum à 15 $:les faits et les anjeux" ،avril2017